اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية "اي نمط تنموي بديل؟

أ. أحمين شفير
- جامعة الجزائر 3 -

الملخص:

تعيش البلدان العربية أزمة ثلاثية الأبعاد، يتمثل بعدها الأول في أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها منذ فترة حصول معظمها على استقلالها السياسي، أما البعد الثاني فيتمثل في تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وأخيرا أزمة الانتقال الديمقراطي الحالية لما يسمى ب"الربيع العربي" التي ستكون لها انعكاسات على كل البلدان العربية وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد عرض وضع الاقتصاديات العربية ومختلف الأزمات التي تعيشها، سنحاول طرح الخطوط العريضة للنمط التنموي البديل، والذي نريده بمثابة فتح الباب للنقاش للتفكير في أسس النموذج التنموي الذي ينقل هذه الاقتصاديات من الريع إلى الإنتاج، ومن المزايا التفاضلية القارة إلى المزايا الديناميكية، من عقد اجتماعي يقوم على الولاءات المختلفة مقابل المزايا الممنوحة إلى عقد يقوم على القيمة العمل والمشاورة والحوار الاجتماعي والمشاركة، وعلى الإنصاف في توزيع الدخل..

الكلمات المفتاحية: الاقتصاديات العربية، أزمة التنمية الاقتصادية، تدعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، الإنتقال الديمقراطي، النمط التنموي البديل.

Résumé :

Les pays Arabes traversent une crise tridimensionnelle, la première étant la crise du développement économique et social depuis le recouvrement de l'indépendance politique par la majorité de ces pays. La deuxième crise est celle liée aux conséquences de la crise économique mondiale de 2008. Enfin, la crise de la transition démocratique actuelle appelée communément « le printemps arabe » et ses effets sur les pays arabes et à tous les niveaux : politique, économique et social.

Après un essai de présentation de l'état des économies arabes, et les multiples crises qu'elles traversent, nous tenterons d'exposer les grandes lignes du modèle de développement alternatif, que nous voulons un point de départ pour ouvrir un débat et une réflexion sur les fondements et le modèle de développement susceptible de conduire ces économies de la rente vers la production, et des avantages comparatifs statiques aux avantages dynamiques, et d'un pacte social basé sur les différentes allégeances en contre partie de privilèges distribués à un pacte basé sur la valeur-travail, la consultation et le dialogue social, et l'équité dans la distribution du revenu national…

Les mots clés : Les économies Arabes, crise du développement économique et social, conséquences de la crise économique mondiale, transition démocratique, modèle de développement alternatif.

مقدمة:

بعد فشل تجارب التنمية التي اعتمدتها البلدان العربية في الخمسينيات والستينيات وسبعينيات القرن العشرين، والتي أدخلتها في أزمة حقيقية للتنمية، شرعت معظم هذه البلدان، منذ ثمانينيات

القرن العشرين، في سياسات اقتصادية جديدة استمدت أصولها من الفكر الليبرالي الجديد ومبادئ "وفاق واشنطن" تحت لواء المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية، طامحة في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والإندماج في الاقتصاد العالمي. وقد قامت هذه السياسات عموما على إصلاحات مختلفة ومتعددة (نقدية، مصرفية، ضريبية، قوانين العمل والمنظومة الاجتماعية..) لجلب الرأسمال الأجنبي والإستثمارات، وعلى تحرير للمبادلات الخارجية برفع تدريجي للحواجز الجمركية وتخفيض الرسوم، وكذا على خوصصة القطاع الاقتصادي العمومي وجزء من قطاع الخدمات العمومية.

لكن، بعد أكثر من عشريتين من تطبيق هذه الإصلاحات، النتائج لا تبعث على التفاؤل، فعدد كبير من الدول العربية فشل في توفير فرص العمل اللازمة للقضاء على مشكلة البطالة، إذ أن نسبة البطالة سجلت في المتوسط 15% وهو أعلى معدل للبطالة في العالم، مع أخذ بعين الاعتبار بنيتها الخطيرة. كما أن معدلات التنمية البشرية هي من بين الجد متواضعة في العالم، فمعظم البلدان العربية فشلت في تحقيق الهدف الأول للألفية وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع .. إلخ، حيث أن المؤشرات الحالية تؤكد أن حوالي 20 % من السكان في الدول العربية يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا، وأن أكثر من40 % من السكان يعيشون بأقل من 2.75 دولارا للفرد يوميا. هذا بالأضافة إلى تدهور أوضاع المواطنين وتراجع معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة وهجرة العقول العربية وضعف البنية التحتية، إضافة إلى عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية، وعدم مراعاة معايير العدالة والإنصاف في توزيع عائدات المجتمع، كل هذه المسائل تمثل تحديات كبيرة أمام المجتمعات العربية تحتاج إلى تضافر كل الجهود وتجنيد كل الطاقات.

الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للبلدان العربية مع ظهور الأزمة الاقتصادية الحالية المتعددة الجوانب (مالية واقتصادية وغذائية

وبيئية) والتي تبّين أن تداعياتها خطيرة وطويلة المدى على كل بلدان العالم.

كما أن التحولات الجارية في بعض الدولة العربية فيما يسمى بـ"الربيع العربي" ، التي نعتبرها نتاج مباشر لفشل أنماط التنمية والنمو التي اعتمدت، من شأنها أن تفتح المجال للتعبير الديمقراطي والتنظيم السياسي والجمعوي والمشاركة الشعبية في كل البلدان العربية، وهنا ستطرح بإلحاح مسألة ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية للسكان وبالأساس الشغل والسكن والخدمات الصحية والتعليم، وكذا ضرورة توفير البنيات التحتية للنقل والطاقة والمياه والتكنولوجيات الحديثة..إلخ، الواقع أنه ما سيطرح بإلحاح هو مسألة النمط التنموي البديل الذي يخرج البلدان العربية من أزمتها المتعددة الأبعاد، ونوعية الحكم والمؤسسات التي ستقودها، وتبعا مسألة الديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة، وكذا مسألة الإنصاف والتوزيع العادل للثروة.

2. وضع الاقتصاديات العربية ونمط نموها قبل الأزمة العالمية لـ 2008:

تتميز اقتصاديات البلدان العربية بصفة عامة، رغم التباينات التي تعرفها، بمجموعة من الخصائص الهيكلية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) اقتصاديات ريعية بكل ما تحمله من خصائص **التي تتميز بتبعية اقتصادية للخارج وغياب ديناميكية ذاتية للنمو،** وتأخر في تطور البنيات الاقتصادية (ضعف الإنتاج الصناعي والزراعي..) والاجتماعية (احتياجات كمية ونوعية كبيرة في مجال الصحة والتعليم والتكوين والسكن..) والسياسية (المؤسسات المكلفة بالتعديل الاقتصادي والديمقراطية..). يظهر ذلك جليا في تدني معدلات النمو الحقيقية وتراجع

الانتاج الصناعي وتركز الناتج الداخلي الخام على قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة المتدنية وأساسا التجارة.

هذا الوضع جعل البلدان العربية تعرف أعلى نسبة من البطالة في العالم بما لا يقل عن15 % في المتوسط وبشكل خاص لدى الشاب (% 25). كما تعرف هذه البلدان أدنى نسبة من السكان العاملين إلى مجمل السكان(حوالي % 45 مقابل معدلات تتراوح بين % 55 و 70% للمناطق الأخرى في العالم)، وأدنى مستوى لمشاركة المرأة في السكان العاملين (% 26 مقابل 53 للمعدل العالمي).

بالإضافة إلى ذلك، ولدت هذه الاقتصاديات في البلدان العربية، فوارق كبيرة في النمو بين المناطق، وفي توزيع المداخيل بين مختلف الفئات الاجتماعية، مع ركود الرواتب والأجور الحقيقية وركود في انتاجية العمل.

ب) هامش التطور التكنولوجي مقارنة مع الدول المتطورة لازال واسعا، وضعف في مجال البحث العلمي والبحث والتطوير واستغلال مكاسب الثورة التكنولوجية وتطوير الموارد البشرية. يظهر ذلك في المستوى المتدنّي جداً للإنفاق على الأبحاث والتطوير وغياب نظام متكامل لتشجيع الابتكار التكنولوجي في الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية (% 0.3 مقابل 2 الى % 3.5 في الاقتصادات المتطورة والبلدان الصاعدة). كما سجلت البلدان العربية مجتمعة 568 براءة اختراع مقابل 66729 لكوريا الجنوبية و 77285 لجزيرة تايوان.[1]

ج) موقعها في التقسيم الدولي للعمل بقي تقريبا على حاله، إذ فضلت كل البلدان العربية الاندماج العمودي القائم على المزايا التفاضلية القارة والتي جعلت منها بلدانا مصدرة للمواد الأولية

الخام ومستوردة للمواد المصنعة والخدمات والمواد الغذائية عموما.

هذه الخصائص العامة لا يجب أن تطمس بعض الخصوصيات الوطنية والفوارق من ناحية طبيعة الثروة المتوفرة ومصادر الريع والتجارب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات التصنيع والتشغيل ودور الأطراف الاجتماعية والحوار الاقتصادي والاجتماعي..الخ.

2. عرض لأهم مراحل تطور الاقتصاديات العربية:

دراسة متأنية لتطور اقتصاديات البلدان العربية تظهر مرورها بثلاث مراحل أساسية:

أ) **المرحلة الأولى:مرحلة النهضة التنموية:** بصفة عامة، وعلى غرار الدول النامية، عمدت البلدان العربية في بداية نهضتها التنموية إلى سياسة إحلال الواردات التي تطلبت حماية عالية من المنافسة الخارجية للإنتاج الوطني الناشئ الذي حل محل الواردات، كما تطلبت تدخلا مكثفا للدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق وتعديل الدورة الاقتصادية نظرا لضعف القطاع الخاص، كما ارتكز هذا النمط التنموي على السوق الداخلية التي لعبت الدور الأساسي كمحرك للنمو والتنمية. في نفس الوقت لعبت سياسة الأجور والسياسة الاجتماعية ومنظومة الحماية الاجتماعية دورا محوريا بصفتها تمثل أهم مكونات الطلب الداخلي من ناحية الحجم وهيكلة عملية النمو، لهذا اعتبرت بعض المهام من ضمن الأولويات الواجبة التحقيق مثل التشغيل والتعليم والتكوين والصحة والسكن..الخ.

لقد اعتمد هذا النمط حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين مستفيدا من ظروف ملائمة عديدة ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية وتحسن كبير في مستوى المعيشة والتعليم والصحة والتشغيل. أهم هذه الظروف خارجية تمثلت في توفر

سيولة نقدية معتبرة سواء من جرّاء ارتفاع المداخيل من تصدير المواد الأولية (البترول أساسا نتيجة ارتفاع أسعاره) أو من انخفاض أسعار الفائدة في السوق الدولية وهو ما ساهم في تيسير عملية تمويل التنمية، وكذلك الهجرة الهامة للعمالة نحو البلدان النفطية والبلدان المصنعة والتي كانت مصدر تحويلات هامة لصالح البلدان العربية غير النفطية.

رغم هذه العناصر الايجابية يجب القول أن الدور الأساسي في عملية التنمية هذه قد تكفلت به الدولة وهذا بالنظر لضعف القطاع الخاص وبالنظر لحداثة الطبقة العاملة والحركة النقابية، لهذا سادت علاقة بين الدولة والمجتمع تتسم بهيمنة الأولى على كل مكونات الثاني وبغياب المعادلة بين الحقوق والواجبات وتعويضها بعلاقة الولاء مقابل الامتيازات. لذا كانت الدولة هي المشرع الوحيد والمحدد الرئيسي لكل العلاقات الاجتماعية في ظل تغييب للحوار عموما والحوار الاجتماعي بوجه التخصيص.

ب)**المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات الليبرالية الجديدة:** عرف نمط النمو والتنمية الذي اعتمد في المرحلة الأولى بعض الإرهاق في بداية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين و نوع من الانسداد مع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 التي تميزت بانخفاض أسعار البترول والمواد الأولية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية إثر تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة وتعويم هذه الأسعار. هذه الأزمة أوقفت المجهود التنموي للعديد من البلدان العربية وأدخلتها في أزمة حادة للمديونية الخارجية دفعتها لتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن هذه العوامل الخارجية لا تفسر لوحدها توقف هذا المسار التنموي وفشله، فالعديد من العوامل الداخلية ساهمت في ذلك، نذكر بالأساس تراكم العديد من الأخطاء في التصور والتطبيق

والتي تعود أصلا لغياب الحوار الاجتماعي والمشاركة الفعلية للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قرارات التنمية.

فشل هذا النمط من النمو والتنمية جعل البلدان العربية في أقصى تقدير تنتج السلع الاستهلاكية فقط في وضع مفكك للنسيج الصناعي والاقتصادي عموما وانعدام الاندماج واستمرار التبعية للأسواق الخارجية سواء من ناحية الاستيراد أو التصدير وهو ما أدى إلى ضعف القدرة على امتصاص المشاكل الاجتماعية مثل البطالة ومسألة السكن والتعليم والتكوين..الخ.

ابتداء من النصف الثاني لثمانينيات القرن العشرين وبداية التسعينيات دخلت معظم البلدان العربية في نمط جديد من النمو سواء تحت لواء برامج التعديل الهيكلي أم لا، لكنه كان نمطا مستوحى من السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي شرعت المؤسسات الدولية والبلدان الرأسمالية المتطورة في تطبيقها وتعميمها، وهو النمط الذي حمل شعار "الإصلاحات الاقتصادية" ويقوم على اقتصاد السوق والانصهار في مسار العولمة الليبرالية الجديدة وفق مبادئ "وفاق واشنطن".

من نتائج هذا النمط هو تفكيك نظام الحماية الجمركية وإخضاع الاقتصاد والمؤسسات إلى المنافسة الخارجية وتفكيك النسيج الصناعي وخوصصته وتراجع دور الدولة، وجعل التصدير والطلب الخارجي يلعبان الدور المحرك الأساسي في النمو على حساب الطلب الداخلي.

كما تغيرت الأولويات في هذا النمط الجديد، إذ **أصبح أول أهداف السياسة الاقتصادية هو تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى أي تحقيق توازن ميزان المدفوعات عبر التقشف في الميزانية العمومية ومقاومة التضخم على حساب مقاومة البطالة** وهذا لمواجهة المنافسة بما أن التصدير أصبح الأولوية، واستقرار سعر الصرف وقيمة العملة المحلية قصد جلب الاستثمارات الأجنبية، ولتشجيع هذه الأخيرة كذلك عمد إلى

تفكيك منظومة العمل والأجور بحكم أن الطلب الداخلي لم يعد كمحرك للتنمية.

لقد ادخل هذا النمط الجديد من النمو جل البلدان العربية في مرحلة من الانكماش الاقتصادي على غرار كل الاقتصاد العالمي، فنسب النمو أصبحت متدنية والإنتاج الصناعي عرف تراجعا كبيرا سواء في القطاع العمومي أو الخاص إثر تحرير التجارة الخارجية وتعرض مؤسسات القطاعين للمنافسة الأجنبية مما أدى لتدمير قطاعات كاملة منها مثل النسيج والجلد والخشب..الخ، وبالمقابل عرف قطاع الخدمات والاقتصاد غير المنظم نموا معتبرا. كما عرفت الظروف الاجتماعية والتنمية البشرية تراجعا محسوسا مع تدهور لظروف العمل وانتشار الهشاشة في العمل.

ج) **المرحلة الثالثة: تحسن الوضع المالي ومخططات الإنعاش:**

في بداية سنة 2000، ومع تحسن أسعار المواد الأولية في الأسواق الخارجية وعودة الانتعاش للاقتصاد العالمي واقتصاد الولايات المتحدة على الخصوص، عرفت جل البلدان العربية ارتفاعا محسوسا في مداخليها من التصدير وكان ذلك فرصة:

- لتحسين وضع ميزان مدفوعاتها وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الأساسية. وتجلى ذلك في تراجع مديونيتها الخارجية واستقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف وقيمة العملات المحلية، وتكوين احتياطي معتبر من العملة الصعبة سمحت لبعض الدول بإنشاء صناديق سيادية وباستثمار جزء من هذه الاحتياطات في السوق المالية العالمية والبنوك.
- لشروع معظم البلدان في تطبيق مخططات للإنعاش الاقتصادي تقوم على دفع الإنفاق العام في البناءات التحتية والقطاع الزراعي والبناء والسكن والتعمير. على إثر ذلك عرفت معظم البلدان العربية بداية نمو معتبر بلغ في المتوسط 4 إلى 5% لعب فيه الإنفاق العمومي وارتفاع المداخيل من تصدير المواد

الأولية وانتعاش السياحة وتحسن الأحوال الجوية دورا أساسيا. وقد نتج عن ذلك ارتفاع في مستوى التشغيل (رغم انتشار الهشاشة من جرّاء تعميم عقود العمل لوقت محدد وجمود الأجور الحقيقية) وتقلص معدلات البطالة والتخفيف من حدة وضغط بعض المشاكل الاجتماعية مثل السكن، لكن يجب القول أن النمو في الاقتصاد الحقيقي بقي جد ضعيفا بل عرف القطاع الصناعي تراجعا يمكن تحسسه من خلال مؤشرات الإنتاج الصناعي، فبصفة عامة البلدان العربية في سنة 2010 هي أقل تصنيعا من سنة 1980.

يجب الإشارة أن عملية التحرير الاقتصادي التي عرفتها البلدان العربية وتوسع المنطق السلعي لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لم يواكبه في جل البلدان العربية تحررا سياسيا في اتجاه بناء دولة القانون والمؤسسات وفصل السلطات والاعتراف بمكونات المجتمع المدني كأطراف فاعلة ومستقلة وترسيخ ثقافة الحوار الاقتصادي والاجتماعي واعتمادها في إقرار وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

رغم كل هذه التطورات، تبقى الخصائص العامة التي تميز الاقتصاديات العربية هي نفسها وأساسا ارتباطها بالريع واتجاهها للخارج، وهو ما يفسر هشاشتها وتعرضها للتقلبات الخارجية. كما أن بنياتها الاقتصادية والاجتماعية تعرف تأخرا معتبرا وهو ما يظهر في ضعف في التحكم في مكتسبات الثورة التكنولوجية وتراجع مؤشرات التنمية البشرية. من دون شك أن هذه الخصائص ستستمر، إذا لم تتعمق، مع الأزمة الحالية وهو ما يطرح على البلدان العربية تحديات أساسية ليس فقط لمواجهة الأزمة بل لنهوض باقتصادياتها، ومن أهم هذه التحديات يبرز تحدي التشغيل وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات العمومية الأساسية.

3. التحديات التي تنتظر البلدان العربية:

بالنظر لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع الجامعة العربية حول التنمية البشرية في العالم العربي، هناك العديد من التحديات تنتظر البلدان العربية وذاك من خلال مجموعة من المعطيات:[2]

- بلغ حجم سكان البلدان العربية سنة 2008 ما يقارب 338.4 مليونا، كما بلغ معدل النمو السكاني خلال هذا العقد نسبة 2%سنويا، بعد أن كان 2.4% في العقد الذي قبله، ومن المفروض أن يبلغ عدد السكان سنة 2015 حوالي 385 مليون نسمة 60% منهم في المدن. هذا المعدل يبقى مرتفعا نسبيا بالنظر للمتوسط العالمي ومن المفروض أن يحدث ضغطا على الطلب على الأراضي الزراعية والمياه وهي الموارد التي أصبحت نادرة أكثر فأكثر في المنطقة العربية، لهذا يبقى تحدي الغذاء والمياه من أهم التحديات التي تواجهها، كما سيحدث هذا النمو ارتفاعا في الطلب على الخدمة العمومية للطاقة والنقل والتكنولوجيات الحديثة والبنيات التحتية للتعليم والصحة.
- وبحكم أن الشباب يمثلون الجزء الأكبر من السكان بحوالي 60% أقل من 25 سنة فإن عدد السكان البالغين في سن العمل في البلدان العربية وصل إلى 229 مليون عام 2008، وبلغ حجم القوى العاملة فيها في نفس السنة ما يقارب 125 مليون ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم إلى 146 مليون سنة 2020.

ومما لاشك فيه أن هذه الزيادة ستطرح تحديا كبيرا في السنوات القادمة على البلدان العربية يتمثل في ارتفاع الوافدين إلى سوق العمل بالنظر لدخول سكان عدد من البلدان العربية في المرحلة الثالثة من التطور الديموغرافي حيث تزداد نسبة

السكان في سن العمل، لهذا فنمو القوى العاملة سيكون خلال هذا العقد في حدود 3.1% سنويا بالرغم من أن معدل النمو السكاني هو 2 % وهذا يعني أن نمو القوى العاملة سيكون أسرع من نمو السكان، مما يطرح تحدي توفير مواقع الشغل التي يمكن للإستثمارات الإنتاجية ومشاريع البنيات التحتية أن تحل جزءا منها إذ من المتوقع إذا استثمرت الأموال الكافية في هذه المشاريع ستنشئ ما يقارب 85 مليون منصب شغل إلى غاية سنة 2020.

- تعرف البلدان العربية نقصا كبيرا في المياه السطحية التي لا تمثل سوى 277 مليار م^3 فقط 43% منها تقع في البلدان العربية و 57% الباقية تتقاسمها مع البلدان المجاورة، كما أن المياه الجوفية هي مستغلة بشكل غير عقلاني واستعمالاتها تفوق قدرات تجددها. الجزء الأكبر من هذه المياه هي عرضة للتلوث بسبب استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية والمبيدات مما يشكل خطرا ليس فقط على الإنتاج الزراعي والغذائي بل حتى على الإنسان وبالأخص الأطفال والنساء، وانطلاقا من هذه المعطيات، فنصف سكان العالم العربي يعانون الحصول على المياه بشكل مناسب، وهو ما يضع تحدي توفير البنيات التحتية اللازمة لتلبية هذا الاحتياج الحيوي.
- التصحر والتلوث البيئي أصبحا يشكلان خطرا أكثر فأكثر على البلدان العربية باقتصادياتها، فزحف الرمال أصبح يهدد أكثر من 2.87 مليون كم2 (1/5 من المساحة الكلية للبلدان العربية) من الأراضي، مع العلم أن حوالي 2/3 من أراضي البلدان العربية هي صحراء (68.4%). وبالرغم من أن هذه البلدان هي من بين الأقل مساهمة في انبعاث غاز الكربون وفي التلوث، إلا أنها عرضة لخطر التغير البيئي وبالأخص لارتفاع درجة الحرارة وذوبان الجليد وارتفاع نسبة مياه البحر، فبلدان مثل مصر ولبنان والسودان وبلدان شمال إفريقيا هي الأكثر عرضة لأن ارتفاع الحرارة ب 3 أو 4 درجات

مئوية سيؤدي لارتفاع منسوب مياه البحر بمتر واحد وهو ما يسبب لمصر مثلا ضياع ما يقارب 4500 كلم^2 من الأراضي الزراعية في الدلتا، ونزوح أكثر من 6 مليون شخص. حتى وإن ارتفع منسوب مياه البحر ب1/2 متر فالأمر يسبب نزوح أكثر من 2 مليون ساكن وخسائر تقدر ب 35 مليار دولار بمنطقة كوردفان بالسودان.

إن ارتفاع الحرارة ب 1.5 درجة مئوية سيؤدي لتخفيض نسبة الأمطار في البلدان العربية ب 5% ما بين 2030 و2060، كما أن ارتفاع درجة الحرارة ب 1.2% فقط من الآن لغاية سنة 2020 سيؤدي إلى تخفيض منسوب المياه في لبنان ب 15% وفي بعض مناطق شمال إفريقيا ب 10%، وهو ما تكون له انعكاسات على النشاط الاقتصادي والقطاع الزراعي بالأساس. من هنا يكون التحدي مزدوجا، فالأمر لا يتعلق فقط بتوفير البناءات التحتية للمياه سواء للاستعمال المنزلي أو الصناعي والزراعي، بل كذلك توفير البنية التحتية في المدن وكذلك تطوير التكنولوجيات الجديدة والطاقات البديلة.

- مظاهر الفقر وسوء التغذية في ارتفاع مستمر في البلدان العربية، فمن جانب الفقر بلغ المعدل الوسطي للفقر في البلدان العربية حوالي 40% وهو ما يقارب 65 مليون ساكن أغلبيتهم في الوسط الريفي، أما سوء التغذية فقد ارتفعت من 19.8 مليون شخص سنة 1990 إلى 25.5 مليون سنة 2004. هذا الأمر يطرح بصفة حادة كذلك مسألة الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع الزراعي.

هذا الوضع بصفة عامة الذي يدفع للقول أن العالم العربي يعيش أزمة قبل الأزمة، يضع البلدان العربية أمام تحديات كبيرة ستتفاقم مع تداعيات الأزمة المتعددة الجوانب التي يعرفها العالم، ولعل أهم تحدي هو ذلك المرتبط بضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى للتنمية وتحسين حياة السكان.

4. الأزمة الاقتصادية العالمية لـ 2008 وتداعياتها على البلدان العربية:

يعرف العالم أزمة هيكلية ومتعددة الجوانب وعميقة التأثير على اقتصاديات بلدان العالم أجمع بالرغم من أنها انطلقت من الأطراف الأكثر تطورا. من دون أدنى شك، وبإجماع كل الاقتصاديين ورجال السياسة والصحافة المختصة وكل المنظمات الدولية، أن هذه الأزمة هي من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي العالمي منذ نشأته سواء من ناحية حجمها وعمقها ونتائجها، أو من ناحية التغيرات التي ستحدثها على بنية الاقتصاد العالمي والعالم ككل، وتبعا على البلدان العربية.

أ) أزمة 2088 وتداعياتها:

حسب تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2009، بلغت خسائر التي سببتها الأزمة العالمية لسنة 2008 حوالي 27000 مليار دولار أمريكي (مرتين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية)، خسائر المؤسسات المالية وحدها (البنوك، شركات التأمين..) بلغت 4000 مليار دولار، منها 2700 في الولايات المتحدة وحدها.[3]

من جانبه قدّر الاقتصادي لوران كاروي « Laurent Carroué » حجم الخسائر ب 55.800 مليار دولار وهو ما يعادل 103% الناتج الداخلي الخام العالمي.[4]

النتائج المباشرة لهذه الخسائر تمثلت في التراجع الكبير الذي عرفته البرامج الوطنية والدولية للنمو، والتي تظهر في الضغط على الميزانية العمومية والإنفاق العام وتراجع الطلب بشكل عام، الأمر الذي أدى لانخفاض أسعار العديد من المواد الأولية والزراعية التي تشكل المصدر الأساسي من مداخيل العديد من البلدان النامية، بالإضافة لذلك عرف نشاط قطاع الخدمات تراجعا محسوسا وأساسا قطاع النقل والسياحة.

من ضمن النتائج كذلك، سجل تراجع في التدفقات المالية نحو البلدان النامية والمتمثلة أساسا في انخفاض تحويلات المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدات التنمية.

ب) تداعيات الأزمة الحالية على البلدان العربية وقنوات انتقالها:

بما أن البلدان العربية هي جزء من هذا الاقتصاد العالمي، وبالنظر للخصائص المذكورة أعلاه التي تميّز اقتصادياتها وللأزمة التي تعيشها هذه البلدان "قبل الأزمة"، فإن تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 ستكون قوية على هذه البلدان إذا لم تعتمد سياسات لا تقتصر على التخفيف من وطأة الأزمة على المدى القصير، بل على استراتيجيات بعيدة المدى وخطة شاملة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعيد النظر في النمط الحالي الذي لا يضمن النمو ولا التنمية.

بصفة عامة، وانطلاقا من التجربة التاريخية للأزمات الاقتصادية وقنوات انتقالها، هناك قناتان أساسيتان لانتقال الأزمة:[5]

- القناة المالية التي هي بدورها مرتبطة أساسا بحجم الأموال المستثمرة في الخارج ودرجة المخاطرة، وبحجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبقيمة العملة المهيمنة على المستوى الدولي وتذبذبها وأسعار الفائدة المقرضة، وأخيرا بحجم الأموال المحوّلة من العمالة المهاجرة.
- القناة الاقتصادية والتجارية وهي مرتبطة أساسا بمعدلات التبادل مع السوق الخارجية (أسعار صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات).

بالإضافة لقنوات الانتقال هذه، فإن تداعيات الأزمة على اقتصاديات البلدان هي وثيقة الارتباط بعدة عوامل لا تحدد فقط

مدى وعمق التأثير بل تحدد كذلك قدرة البلدان على مقاومتها والتخفيف من وطأتها وسرعة الخروج منها، أهم هذه العوامل:

- قوة البنيات الإنتاجية للبلد وطبيعتها، فكلما كانت القدرات الإنتاجية قوية وبالأخص الصناعية والزراعية منها والبنيات التحتية للخدمة العمومية، وكلما كان النسيج الإنتاجي للبلد مندمجا وواسعا ومتنوعا، كلما كانت إمكانيات مواجهة الأزمة وتجاوزها أقوى. بالإضافة إلى وضع ميزان المدفوعات واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وسعر صرف العملة.
- شكل الاندماج في الاقتصاد العالمي وهيكل التصدير، فكلما كان هذا الاندماج عبر الإنتاج وطبيعة هذا الإنتاج وقطاعاته والتكنولوجيا المستخدمة وكلما تنوعت الصادرات، كلما كان التأثير أخف.
- درجة الارتباط بالسوق المالية العالمية وشكل هذا الارتباط، فكلما فرضت الدولة رقابة صارمة على حركة رؤوس الأموال وعلى المضاربات كلما نجحت في تطويق الأزمة، هذا هو مرهون كذلك بحجم المديونية الخارجية للبلد.
- تأثير الأزمة يكون كذلك حسب مدتها، فكلما كانت قصيرة كلما استطاع البلد استخدام احتياطاته من الصرف لمواجهتها، لكن إذا طالت فإن الاحتياطي ينفذ وسيضطر البلد إما التوجه للإقراض أو التمويل بالعجز وكلا الحالتان ستؤديان لتعميق الأزمة.

الواقع أن تأثير الأزمة وقوة مواجهتها هو مرتبط بدور الدولة والمؤسسات، فكلما كان حضورها قوي وفعّال من جانب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة سواء تعلق الأمر بنمط النمو أي إنتاج وتوزيع الثروة، أو السياسة النقدية والمالية المعتمدة، أو نمط الاندماج في السوق الإقليمية والعالمية، أو بطبيعة العلاقة التي تحددها مع المجتمع، كلما نجحت في مواجهة الأزمة والتقليل من تداعياتها.

إذا اعتمدنا على هذه المعطيات، وانطلاقا من عدة مصادر ودراسات مع قلتها، يمكن تلخيص تداعيات الأزمة الحالية على البلدان العربية من جانبين أساسيين:

أ . المجال المالي: من هذا الجانب يصعب جدا تحديد حجم وطبيعة الخسائر التي تكبدتها الاقتصاديات العربية، ولكن وبصفة عامة، فإن البلدان العربية لم تتأثر كثيرا بالأزمة بحكم أن معظمها كانت تتمتع باحتياطي معتبر من الصرف من جرّاء ارتفاع سعر البترول.

كما استطاعت، وبالأخص البلدان الخليجية، بفضل السياسة التي اتبعتها بعض الحكومات والبنوك من تخفيف حجم الخسائر، وهذا لمّا قامت بتغيير استراتيجيتها بتحويل جزء من استثماراتها للداخل وكذا رفض المساهمة في مخططات الإنقاذ التي وضعتها البلدان المتطورة، عدا إمارة دبي التي عرفت صعوبات كبيرة في تمويل مشاريعها العقارية الضخمة، وفي تسديد ديونها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الطلب على العقار وانخفاض أسعاره. إلا أن التأثير الأكيد من هذا الجانب هو انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة المساعدات التي تتلقاها بعض البلدان العربية من البلدان الأجنبية والعربية وهو من شأنه أن يعرقل بعض البرامج التنموية والاجتماعية في هذه البلدان.

ب . مجال الاقتصاد الحقيقي: تأثير الأزمة من هذا الجانب متباين حسب البلدان وطبيعة اقتصاداتها، لكن يمكن الملاحظة عموما أن التأثير الأساسي جاء من تدهور معدلات التبادل مع الأسواق الخارجية:

- **من جانب التصدير،** تسبب انهيار أسعار المواد الأولية والزراعية الذي تراوح بين 30 إلى 50% تقريبا، في انخفاض محسوس في مدا خيل الدول العربية المصدرة لهذه المواد. المواد الأولية وحدها تراجعت أسعارها ما بين 30 إلى 40%، بينما

انخفاض أسعار المواد الزراعية التي تصدرها بعض البلدان العربية عرف نسبة 30.6%، هذا من جانب القيمة، أما من جانب الحجم فقد انخفض الطلب الخارجي بحكم الانكماش الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى لنقص الإيرادات من العملة الصعبة.

التأثير كان قوي من هذا الجانب، فرغم الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول البترولية والأخرى المصدرة للمواد الأولية، فقد لجأت معظم البلدان مراجعة خططها التنموية ولاعتماد التقشف في ميزانياتها العمومية وبالأخص في مجالات الصحة والتعليم والتكوين. وإذا طالت مدة الأزمة، يمكن أن تلجأ هذه الدول للتمويل بالعجز أو اللجوء للمديونية الخارجية بأسعار فائدة عالية، وهو الأمر الذي قد يرفع من مديونيتها الداخلية والخارجية ويعمق عجز ميزان مدفوعاتها لتسقط في الأزمة من جديد، كما سيؤدي ذلك إلى توقيف المشاريع الاستثمارية ومن ضمنها مشاريع البنية التحتية، وتسريح العمالة الوافدة إليها لتعمق أزمة البلدان المصدرة لليد العاملة.

- **من جانب الاستيراد،** فقد عرفت معظم البلدان العربية تدهورا في معدلات تبادلها بالنظر لارتفاع أسعار المواد الزراعية التي تستوردها مثل السكر والكاكاو والذرة والقمح والحبوب الجافة، وأسعار المواد المصنعة والنصف مصنعة ومواد التجهيز التي تستوردها. فقد ارتفعت قيمة واردات البلدان العربية سنة 2009 ب 18.6% الأمر الذي رفع عجز الميزان التجاري ب 60.4% وهو ما يعادل 21 مليار دولار تقريبا.

هذا بالإضافة لانخفاض الموارد من السياحة بحكم نقص الطلب عليها الأمر الذي يدفع للتخلي على جزء من العمالة، كما أن انخفاض التدفقات من الاستثمارات المباشرة في الخارج قد أدت لتقليص نشاط أو غلق بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة في إنتاجها بعقود مع الشركات المتعددة

الجنسيات وهو ما رفع من عدد العمال المسرحين (المغرب مثلا فقد 20.000 موقع شغل في قطاعات النسيج والسياحة).

لقد أدت هذه التداعيات إلى دخول البلدان العربية في مرحلة جديدة من الانكماش بعد الانطلاقة التي عرفتها في بداية سنوات 2000 (رغم المآخذ التي قدمت عليها ونقائصها الهيكلية التي سجلتها)، لتأتي هذه الأزمة لتعمق الأزمة السابقة. ورغم الاحتياطات الضخمة التي تتمتع بها بعض البلدان، والتي من شأنها أن تؤجل تفاقم الأزمة لبضع سنوات، إلا أن البلدان الأخرى هي عرضة لتعمق الأزمة فيها، خاصة مع ضعف التضامن العربي وغياب الاندماج الاقتصادي فيما بينها. الخطر قد يأتي من تفاقم المديونية الخارجية التي ستدخل هذه البلدان في أزمة أعمق ومشروطية أكبر من طرف المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية.

5. "الربيع العربي" وأزمة الانتقال:

البعد الثالث الذي تتخذه أزمة البلدان العربية هو أزمة الانتقال إلى الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، أزمة بناء الدولة الديمقراطية العصرية. فقد كشف " الربيع العربي" النقاب عن إرادة في إنهاء إرث من النمو الاقتصادي البطيء دام عقوداً طويلة و أنماط متجذرة من الإقصاء وعدم المساواة ومفاضلة كاذبة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى أزمة عميقة من حيث الحوكمة والمساءلة.[6]

نحن نعتقد أن الأبعاد الثلاثة للأزمة هي مرتبطة وثيق الارتباط، فأزمة نماذج النمو والتنمية التي اعتمدت في كل البلدان العربية لم توّلد النمو ولا التنمية، بل ولّدت البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية واللاتوازن بين المناطق وسوء توزيع الثروة وتبديد الموارد..، لأنها ببساطة نماذج لم تقم على الديمقراطية ولا الشفافية والمشاورة، إذ أسست للفساد وكرسته

لتضع الاقتصاد في أيدي فئات جد ضيقة اكتسبت أموال طائلة انطلاقا من علاقتها الزبائنية مع السلط الحاكمة فارضة امتزاج المال الفاسد مع السياسة الردئية والكل في ارتباط و مصالح الرأسمال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات.

فشل نماذج النمو والتنمية يمكن تفسيره بقدر كبير بغياب الديمقراطية وقواعد الحوكمة السياسية والاقتصادية، فالأنظمة التي سادت بقيت في معظمها ولا زالت في الإطار التقليدي لتسيير شؤون الدولة والاقتصاد، تطغى عليها السلطة الفردية القائمة على الولاءات الشخصية التي أصبحت آلية مؤسسة للثراء الشخصي والمزايا المتعددة والمختلفة. ولقد تحولت هذه الأنظمة تدريجيا لتصبح أنظمة لسلط عائلية سواء بمفهوم العائلة الطبيعية (مصر، ليبيا، سوريا، تونس..)، أو بمفهوم العائلة السياسية أو التاريخية أو الاثنين معا، تمكنت من إرساء أنظمة تسلطية تحكم خارج إطار المؤسسات والقانون منظمة في شبكات غير رسمية أصبحت تتحكم في شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية.

ومما لاشك فيه أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والرأسمال الدولي عموما قد لعبوا دورا أساسيا، عبر السياسات الاقتصادية والممارسات التجارية التي فرضتها، في تكريس الفساد في الحياة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان. بهذا الصدد يقول جوزيف استغليتز حامل جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 حول نتائج عملية الخوصصة في العديد من البلدان النامية : "يؤكد صندوق النقد الدولي أنه يجب التعجيل في عملية الخوصصة، وأن مشاكل المنافسة والتشريع يمكن حلها من بعد، المشكلة أنه بعد أن يتم إنشاء المؤسسة الخاصة، تصبح لها الإرادة والوسائل المالية للحفاظ على وضعها الإحتكاري والقضاء في المهد على كل ما هو منافسة وضبط **مكرسة الفساد في الحياة السياسية.**"[7]، ثم يضيف: "..لعل الظاهرة **الأكثر** مدعاة للقلق في الخوصصة كما جرى تطبيقها هي

الفساد، إذ يؤكد الخطاب النيوليبرالي أن الخوصصة تقلص مما يسميه الإقتصاديون "البحث عن الريوع"... إلا أنه عكس النتيجة المتوقعة فإن عملية الخوصصة قد فاقمت من الوضع في الكثير من البلدان إلى حد جعل الكثيرون يطلقون عليها إسم "البخششة"[8].

إن تضافر نتائج أزمة نماذج التنمية والأزمة الحالية الاقتصادية العالمية بتداعياتها، هي التي فتحت المجال في اعتقادنا لهذه "الثورات العربية" المطالبة في آن واحد بالحق في نمو وتنمية تضمن العمل اللائق والدخل اللائق، وتضمن خدمات عمومية ذات نوعية (التعليم، الصحة، المياه، الطاقة، النقل، السكن..)، وتوزيع عادل للثروات والدخل، ولكن في نفس الوقت هي مدركة أن ذلك لن يتم في ظل الأنظمة القائمة، بل ذلك سيتحقق في ظل أنظمة قائمة على الديمقراطية والحوكمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

6. ما هي السبل أمام البلدان العربية لمواجهة هذه الأزمات المتعددة الأبعاد؟:

أمام هذه الوضع التي تعيشه البلدان العربية والمرشح للتفاقم، وأمام التحديات التي تنتظرها سواء من جانب الدخول في الاقتصاد الجديد وكسب رهان اقتصاد المعرفة والثورة التكنولوجية ومكتسباتها، أو كسب رهان تخطي هذه الأزمة الهيكلية التي تعرفها، ما هو السبيل؟

يمكن تقديم هذه المجموعة من المسالك للنقاش والإثراء:

1. في البداية، يجب القول أن علاج الأزمة الهيكلية التي تمر بها البلدان العربية لابد وأن لا يقتصر على الإجراءات العاجلة والظرفية القصيرة المدى، بل الأمر يتطلب نظرة إستراتيجية وخطة تنموية شاملة وطويلة المدى تدمج الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. وضع هذه الإستراتيجية والنظرة الجديدة يتطلب مراجعة جذرية للكثير من المفاهيم والمواقف والسياسات الاقتصادية وتجديدها انطلاقا من التجربة السابقة للنمو والأزمات التي مرت، ومن النقاش الدائر اليوم بين العديد من المفكرين الاقتصاديين وحتى داخل المؤسسات المالية والنقدية والتنموية الدولية. فمسائل مثل العلاقة بين السوق والدولة، بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بين الحماية والتبادل الحر، بين القطاع العام والقطاع الخاص..إلخ، كلها بحاجة إلى التخلص من المواقف الدوغمائية والأيديولوجية والتحرر من التصور الضيق لوفاق واشنطن وأصحاب المدرسة الليبرالية الجديدة، لكي تبنى من جديد على أسس براغماتية تأخذ في الحسبان التجربة التاريخية للنمو وواقع البلدان وتاريخها وخصوصيتها.

3. تحقيق ذلك يتطلب مراجعات علمية وجدية للتجربة السابقة ونمط النمو الحالي واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف، وبالأخص إعادة النظر في العديد من الاختيارات الخاطئة والتي اتسمت بهيمنة الدوغمائية والأيديولوجية فيها، خاصة وأن الظرف مناسب بعدما ارتفعت أصوات من شخصيات أكاديمية مرموقة مطالبة بإعادة النظر في نمط النمو الذي اعتمد منذ 1980 أبرزها جوزيف استغليتز.[9]

4. لا يمكن الوصول إلى ذلك من دون بعث حوار اقتصادي واجتماعي ديمقراطي وشفاف وجاد حول هاتين النقطتين بين الأطراف الاجتماعية وقوى المجتمع المدني والخبراء والباحثين. الهدف هو الوصول لتشخيص مشترك وعلمي وموضوعي لواقع اقتصادياتنا وأهم العوائق التي تعترضه (الداخلية والخارجية)، ومن ذلك الوصول لتحديد المعالم الكبرى والبعيدة المدة للخطة النهضوية للاقتصاد والمجتمع العربي.

من هذا الباب نرى أنه يجب الحرص في الحلول المقدمة لتجاوز هذه الأزمة الهيكلة على ضرورة:

5. تمتين وتطوير النسيج الاقتصادي الوطني للبلدان العربية وبالأخص قطاع الصناعة والزراعة، واستغلال المهارات والتحكم في مكتسبات الثورة التكنولوجية واقتصاد المعرفة.

الأمر يستدعي بصفة أعمق وضع استراتيجية صناعية تضمن التحول الاستراتيجي للجهاز الإنتاجي نحو الصناعات الأكثر منافسة مما يستوجب مجهود استثماري قوى في الموارد البشرية والبحث العلمي والبحث والتطوير.

6. تدعيم الطلب الداخلي وجعله يلعب الدور الأساسي في الرفع من القدرات الإنتاجية والنمو وذلك عبر التوزيع العادل للثروة وتدعيم وتوسيع الحماية الاجتماعية للعمال الأجراء وتحسين شروط حياة السكان بصفة عامة.

لتحقيق هذه الأهداف لابد، في اعتقادنا، من تحقيق بعض الشروط الأساسية:

7. ضرورة القطع مع فكرة حياد الدولة والتسليم بعدم نجاعتها كما روجت له الأفكار والسياسات الليبرالية الجديدة، وأن السوق وحده يضمن التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع الأمثل للثروة. بل بالعكس لا بد أن يعود للدولة دورها التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع سياسات صناعية منسجمة تهدف لتنويع الاقتصاد والانتقال على نمط جديد من التنمية يقوم على بعث الامتيازات الديناميكية والمكتسبة يقوم على التحكم في العلم والمعرفة والتكنولوجيا ويهدف الرفع من الإنتاجية وخلق مواقع شغل والحد من أزمة البطالة.

إعادة الاعتبار للدولة لن يكتمل من استعادة دورها في التوزيع العادل للثروة وتنمية الموارد البشرية وتطوير الحماية الاجتماعية ودعم الطلب الداخلي.

8. إعادة النظر في شكل الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانتقال من اندماج عمودي يقوم على المزايا التفاضلية القارة، إلى اندماج أفقي سواء من ناحية القطاعات والفروع الاقتصادية أو من ناحية الفضاء وتموقع هذه القطاعات حرصا على التوازن الجهوي. الأمر يتعلق ببناء مزايا تفاضلية ديناميكية تقوم على استغلال التطورات التكنولوجية وإعطاء الأهمية القصوى للموارد البشرية والبحث العلمي والبحث والتطوير، كما تقوم على أثر الموقع والتجميع والاقتصاديات السلميّة، لذا فالتكامل الاقتصادي العربي (والمغاربي بالنسبة لبلدان المغاربية) هو هدف استراتيجي لابد من بلوغه عبر دمج النسيج الاقتصادي للبلدان وبالأخص الصناعي منه وهذا بهدف دعم مجهود وفرص النمو والرفع من القدرة التفاوضية للبلدان العربية والمغاربية في إطار العولمة الجارية.

9. ضرورة القطع مع علاقة الهيمنة والوصاية المعتمدة من طرف الدولة، ومنح الأطراف الاجتماعية الاستقلالية للمشاركة في المجهود التنموي، وبناء دولة القانون والمؤسسات الضامنة للحقوق والحريات والعامة، وإقامة مناخ أعمال يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل والعمل اللائق وتفعيل الحوار الاجتماعي ومأسسته.

الخاتمة:

إن المتتبع لما أنتجه الفكر التنموي لما بعد مرحلة "التعديل الهيكلي" ومبادئ "وفاق واشنطن"[10] سيدرك أهمية وضرورة التأكيد على إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي الذي أُهمل لعقود متسبباً بكل هذه الأزمات. فالاقتصادي "هو جوون تشانغ" استاذ

جامعة كامبريدج وأحد أكبر الاقتصاديين الصاعدين في العالم اليوم يقول: "الإقتصاديون الليبراليون يكررون دوما أن التدخل النشط للدولة يضر بالنمو الاقتصادي، إلا أنه وعلى عكس ما نعتقد في الغالب، فإن الأغلبية العظمى للدول الغنية اليوم هي أصبحت كذلك بفضل فعل الدولة، فتدخلها إذا كان مصاغا ومطبقا بشكل جيد لا يمكن إلا أن يجعل الاقتصاد أكثر ديناميكية".[11] لذا، أعتقد أن الدولة بما أنها منظومة من التشريعات والقوانين والمؤسسات يجب أن تعمل في خدمة المواطن ورفاهيته، بدلا من أن تكون أداة للقمع ولتراكم الارباح غير المشروعة. المطلوب هي دولة تحمي حقوق مواطنيها وتحدد احتياجات الاسواق المحلية والإقليمية وتضع السياسات والبرامج التي تعزز القدرات الانتاجية وتساهم في تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة وتمكنها من المنافسة، دولة تحقق الإنصاف في توزيع المداخيل وتبني والعدالة الاجتماعية، فوحدها الاقتصاديات المنتجة التي تلبي احتياجات الاسواق المحلية والإقليمية بإمكانها الوقوف بوجه الازمات، فدائما حسب "هو جوون تشاغ": "يجب التفكير بروح خلاقة عن كيفية تحويل الدولة إلى عنصر أساسي لنظام اقتصادي يكون أكثر ديناميكية ويتمتع بأكثر استقرار ومستوى مقبول من الإنصاف. وهذا يعني تحقيق دول رفاه أحسن، ونظام للضبط والتعديل أحسن، وسياسة صناعية أحسن".[12]

الهوامش :

1. جورج قرم، السكان، والفقر، والنمو في العالم العربي، دراسة للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة، جوان 2013.
2. تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "PNUD" بالاشتراك مع جامعة الدول العربية حول التنمية البشرية في العالم العربي، 2009.
3. تقرير لصندوق النقد الدولي حول الأزمة، سنة 2009.
4. Laurent Carroué ,La crise mondiale: son coût, (site www.alencontre.org), consulté le 28 janvier 2014.

5. Bruno Gurtner, « La crise économico-financière et les pays en développement », *International Development Policy | Revue internationale de politique de développement* 2010, Online since 14 December 2009, consulté le 19 Mai 2014

6. تقرير منظمة العمل الدولية، المكتب اقليمي للدول العربية، بيروت، تحت عنـوان: «عدالــة اجتماعيــة لحقبــة عربيــة جديــدة – تعزيــز الوظـائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة –"، بيروت، 2013.

7. Joseph Stiglitz, la grande désillusion, ed fayard, paris 2002, p.88.

8. Idem, p.90.

9. أنظر مثلا :

- la grande désillusion, Joseph Stiglitz, ed fayard, paris 2002 ، Système 1 système 2,

- **les deux vitesses de la pensée**. *Daniel Kahneman. Editions*, Flammarion. Octobre 2012

- **L'argent sans foi ni loi**. *Michel Pinçon, Monique Pinçon-*Charlot. Editions Textuel, 2009

- **Pour une économie du bien commun. Goéry Delacote, Christine Morel**. Editions Manifestes Le pommier, Mars 2012.

- **2 ou 3 choses que l'on ne vous dit jamais sur le capitalisme**. *Ha-Joon Chang. Editions du Seuil.Octobre 2012*

10. انظر الهامش رقم 9.

11. - Ha-Joon Chang.2 ou 3 choses que l'on ne vous dit jamais sur le capitalisme. Editions du Seuil. Paris,Octobre 2012,PP 320,321.

12. نفس المرجع، ص321.